Distr.: General
8 August 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثانية والسبعون

جنيف، 17–21 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا – الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية

لمحة عامة*

موجز

أفريقيا هي من بين أقل مناطق العالم تنوعاً من حيث الصادرات. فالسلع الأساسية تمثل أكثر من 60 في المائة من مجموع صادرات السلع في 45 بلداً من أصل 54 بلداً في أفريقيا، مما يجعلها شديدة التعرض لصدمات أسعار السلع الأساسية العالمية ويقوض آفاق النمو والتنمية الشاملين في القارة. ويبين *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2022: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا: الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية* أن إهمال الدور التحويلي المحتمل للخدمات الكثيفة المعارف، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية، هو من بين الأسباب الرئيسية التي تجعل من تنويع الصادرات أمراً صعباً في المنطقة. وبناء على ذلك، يبين التقرير أن التصدي للحواجز التي تعترض التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيكون أمراً أساسياً لإطلاق العنان للدور التحويلي للخدمات في تعزيز تنوع المنتجات المتأتية من أفريقيا وتعقيدها. ولكي تحدث استراتيجيات تنويع الصادرات في أفريقيا أثرها، يوصي التقرير بوضع سياسات تعزز الوصول الشامل إلى تكنولوجيات التمويل المبتكرة، بما في ذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وستشكل الاستفادة من الخدمات كثيفة المعارف لزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية في القطاع الخاص عنصراً أساسياً لتحقيق تنويع ونمو أعلى قيمةً مضافة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

* تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن التقرير الصادر عن الأونكتاد في عام 2022 تحت عنوان *Economic Development in Africa Report 2022: Rethinking the Foundations of Export Diversification in Africa: The Catalytic Role of Business and Financial Services* (تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2022: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا: الدور الحفاز للأعمال التجارية والخدمات المالية) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع. E.22.II.D.31، جنيف).

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- على الرغم من الجهود المبذولة من أجل تنويع الصادرات، لا تزال البلدان الأفريقية تعتمد في الغالب على صادرات المنتجات الأولية في الصناعات الزراعية والتعدينية والاستخراجية. ولهذه السمات آثار سلبية على النمو الشامل للجميع في الأجل الطويل، لأنها تفضي، في جملة أمور، إلى تعتيم آفاق التصنيع وتنمية رأس المال البشري. ويعتمد خمسة وأربعون اقتصاداً أفريقيا على السلع الأساسية، حيث تشهد الإيرادات تقلبات شديدة بسبب طبيعة السوق، التي تتميز بفترات تشهد انتعاش الأسعار تليها فترات أخرى تتسم بانكماش الأسعار. وفي حين تمتعت أجزاء كثيرة من أفريقيا بنمو اقتصادي إيجابي في السنوات الأخيرة، فإن هذا النمو يعزى جزئياً إلى الدورة الإيجابية الاستثنائية التي شهدتها السلع الأساسية. ويمكن أن يؤدي التركيز العالي للصادرات في عدد صغير من المنتجات من السلع الأساسية إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي، لا سيما في أوقات تقلب أسعار السلع الأساسية والصدمات العالمية، مثل تلك التي تؤثر على العرض والطلب. ويمكن للأثر المدمر لهذه الصدمات على الميزان التجاري وإيرادات التصدير والتدفقات المالية أن يولد بدوره أثراً سلبياً على الإنتاجية والنمو الاقتصادي والإيرادات (سواء أتعلق الأمر بالإيرادات الحكومية أم بدخول الأفراد) والاستثمار. وترتبط صدمات أسعار السلع الأساسية أيضاً بانخفاض مستويات تنمية القطاع المالي في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية.

2- وتنويع الصادرات والاقتصادات الأفريقية هو أكثر الوسائل جدوى التي يمكن بها لهذه البلدان أن تزدهر في ظل الاقتصاد العالمي وأن تتغلب على مواطن الضعف والشكوك الاقتصادية التي تفاقمت بسبب تقلب أسعار السلع الأساسية. وفي الوقت الراهن تنطوي الاقتصادات الأفريقية على إمكانات كبيرة للتحول وتحقيق مستوى أعلى من التنويع والقدرة التنافسية. ومن العوامل التي يمكن أن تدفع عجلة تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي المستدام في أفريقيا، التنفيذُ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتوسع الطبقة الوسطى، وظهور سوق استهلاك، وزيادة استخدام الخدمات والتكنولوجيا المالية، ونشاط رواد المشاريع من القطاع الخاص.

3- بيد أنه عند دراسة مختلف الاستراتيجيات التي وضعتها البلدان الأفريقية لتنويع الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، يتبيّن أن هذه الاستراتيجيات تقلل من شأن الإمكانيات التي ينطوي عليها قطاع الخدمات بوصفه حجر الزاوية في الأنشطة الإنتاجية للصناعة والتصنيع والزراعة. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من برامج تنويع الصادرات تتغاضى عن الإمكانات التي ينطوي عليها القطاع الخاص والخدمات المالية لبلوغ الأهداف التي تنشدها تلك البرامج. ويمكن للقطاع الخاص، الذي يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن يوفر سبلاً مبتكرة وفعالة لتنويع الاقتصادات الأفريقية وتحويلها؛ ويمكن للخدمات المالية أن تكون بمثابة قناة مستدامة يمكن من خلالها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعبئة التمويل لدخول أسواق جديدة، وتنويع الصادرات، والارتقاء بمستوى الأنشطة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية.

4- وفي هذا الصدد، يبرز *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2022: إعادة النظر في أسس تنويع الصادرات في أفريقيا: الدور الحفاز للأعمال والخدمات المالية*، الإمكانات الكبيرة التي تملكها البلدان الأفريقية لتحويل اقتصاداتها وتحقيق مستويات أعلى من التنويع والقدرة التنافسية من خلال زيادة استيعاب الخدمات الكثيفة المعارف، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية. ويحدد التقرير ويحلل سبلاً جديدة لتعزيز النمو في قطاع الخدمات يمكن أن تعزز المشاركة الخلفية والأمامية للبلدان الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية الراقية. وتركز جهود دفع هذه العملية على الآتي:

(أ) قطاع خاص ينبض بالحيوية، بما يشمل الشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتوفير سبل مبتكرة وفعالة لتنويع الاقتصادات الأفريقية وتحويلها؛

(ب) خدمات مالية حفازة تعمل بمثابة قناة مستدامة يمكن من خلالها للقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعبئة التمويل لدخول أسواق جديدة، وتنويع الصادرات، والارتقاء بمستوى الأنشطة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية.

أولاً- النتائج الرئيسية

5- يسلط التحليل الوارد في التقرير الضوء على الكيفية التي يمكن بها لقطاع الخدمات أن يكون قوة دافعة للتنويع الاقتصادي والنمو والتحول الهيكلي في أفريقيا. غير أن هذا يتطلب مواءمة السياسات لبناء أوجه تكامل بين قطاع الخدمات وقطاعات الاقتصاد الأخرى، ولا سيما الصناعة التحويلية. وقد يساعد تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على حفز الجهود الوطنية الرامية إلى الربط بين هذه الخدمات والصناعات وإعطاء الأولوية لقطاعات الخدمات التي تكون ذات صلة بسلسلة قيمة تتسم بأهمية استراتيجية بالنسبة إلى بلد بعينه.

6- وعلى مدى عقود، ظل تنويع الصادرات أولوية من أولويات السياسة العامة في أفريقيا. بيد أن أقل من نصف جميع البلدان الأفريقية نجح في ذلك. ففي حين أضافت بعض البلدان خطوط إنتاج جديدة إلى سلة صادراتها، لم يُحرز تقدم كاف في توجيه القطاع الصناعي نحو سلع مصنعة ذات قيمة مضافة عالية تشكل عنصراً أساسياً لتحقيق نمو القطاع وإدماجه بفعالية في القطاعات العالية القيمة من سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

7- وعلى الرغم من أن الكثير من الأدبيات تتلاقى حول الدور المحوري للخدمات في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، يبيّن التقرير أن التجارة في الخدمات في أفريقيا منخفضة، حيث مثلت نحو 17 في المائة فقط من إجمالي صادرات القارة بين عامي 2005 و2019. وبالإضافة إلى ذلك، تهيمن الخدمات التقليدية، مثل السفر والنقل، على التجارة في الخدمات، حيث تغطي أكثر من ثلثي إجمالي التجارة في الخدمات، مما يشير إلى محدودية فرص الحصول على مجموعة متنوعة من المدخلات من الخدمات التنافسية الأساسية من داخل القارة.

8- ومن شأن الخدمات الكثيفة المعارف، التي تشمل ثماني فئات من مجموع فئات الخدمات الاثنتي عشرة، أن تضيف قيمة أعلى إلى تصدير الخدمات، وتمكن من الابتكار في العمليات التجارية ونظم الإنتاج، وتدفع عجلة نمو القطاع. غير أن هذه الخدمات ممثلة تمثيلاً ناقصاً في صادرات الخدمات الأفريقية، إذ لا تمثل سوى 20 في المائة من مجموع صادرات القارة من الخدمات. وعلى الرغم من أهمية الخدمات التقليدية (السفر والنقل وخدمات الصيانة والإصلاح) في تيسير الروابط بين الإنتاج والإمداد، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على القدرة التنافسية العامة للشركات من خلال صافي تكاليف التجارة، فإن هذه الخدمات لا تؤثر تأثيراً مباشراً على مدى تعقيد وتنوع سلة الصادرات، التي يبدو أنها تزداد مع الخدمات الكثيفة المعارف، مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

9- والخدمات ضرورية لتعزيز تنويع الصادرات من خلال توفير الخدمات التجارية والمالية والمتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير الاستفادة من الأسواق الجديدة وصنع منتجات جديدة. بيد أن أداء التجارة في الخدمات، سواء من حيث تنوع الجهات الفاعلة أو المنتجات داخل السوق المحلية، يظل ضرورياً لضمان توافر الخدمات ذات الصلة من أجل زيادة مدى تعقيد السلع المصنعة وتنوعها. فعلى سبيل المثال، يظل استخدام المدخلات من خدمات الأعمال التجارية وخدمات الاتصالات

منخفضـــاً في معظم البلدان الأفريقية، حيث يبلغ متوســـطه نحو 10 في المائة في الإنتاج والمنتجات المصـــدَّرة. وفي حين تمثل الخدمات أكثر من 50 في المائة من المدخلات في الإنتاج، فإن الجزء الأكبر منها يتأتى من خدمات التوزيع.

10- وتجدر الإشـارة إلى وجود قدر معقول من الروابط داخل الصـناعة التحويلية في معظم البلدان. فالمدخلات من داخل قطاع الصـــناعات التحويلية تمثل نحو 48 في المائة في المتوســـط من مدخلات الصـناعة التحويلية في الإنتاج ونحو 46 في المائة في المتوسـط من القيمة المضـافة لصـادرات القطاع. وهذا يسلط الضوء على الإمكانات التي تنطوي عليها سلاسل القيمة الإقليمية شريطة تعزيز الروابط مع قطاع الخدمات من أجل النهوض بالنوعية وتعزيز التنوع. زد على ذلك أن وجود قطاع خدمات أقوى يمكِّن من زيادة القيمة المضـافة في القطاعات الأخرى أمرٌ أسـاسـي لتعزيز إنتاجية الصـادرات وقدرتها التنافسـية وتيسـير اندماج البلدان على نحو قابل للاسـتمرار في سـلاسـل القيمة الإنتاجية. ومع ذلك، تبقى نسـبة استيعاب الخدمات في القطاعات الاقتصادية الأخرى منخفضة في معظم البلدان الأفريقية.

11- ويسـلط التحليل الوارد في التقرير الضـوء على الكيفية التي يمكن بها لقطاع الخدمات أن يكون قوة دافعة للتنويع الاقتصـادي والنمو والتحول الهيكلي في أفريقيا. غير أن هذا يتطلب مواءمة السـياسـات لبناء أوجه تكامل بين قطاع الخدمات وقطاعات الاقتصـــاد الأخرى، ولا ســـيما الصـــناعة التحويلية. وقد يساعد تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على حفز الجهود الوطنية الرامية إلى الربط بين هذه الخدمات والصناعات وإعطاء الأولوية لقطاعات الخدمات التي تكون ذات صلة بسلسلة قيمة تتسم بأهمية استراتيجية بالنسبة إلى بلد بعينه.

12- وإذا كان لأفريقيا أن تسخّر على نحو أفضل إمكاناتها في مجال التجارة في الخدمات، يجب أن توجه سياساتها المتعلقة بالخدمات واللوائح المنظمة للقطاع على نحو أفضل نحو معالجة مواطن القصور في السوق – إمكانية الوصـول، والجودة، والقدرة على تحمل التكاليف، والمنافسـة، وارتفاع تكاليف التجارة في الخدمات، والسـياسـات الحمائية، وانخفاض مسـتويات الرقمنة والتكنولوجيا، وصـعوبة الوصـول إلى الخدمات المالية، وضـعف البنية التحتية. وسـيشـكل التصـدي لمشـكل القدرات الإنتاجية المحدودة وتعزيز التكامل الإقليمي عاملين رئيسيين لتعزيز استيعاب الخدمات الرئيسية.

13- ويمكن أن تؤدي الأعمال التجارية دوراً أساسـياً في الجهود الرامية إلى تحقيق تنويع الصـادرات، بما في ذلك عن طريق تيســير الهوامش المكثفة والواســعة للصـــادرات والاســتفادة من الخدمات الكثيفة المعارف لتيسير دخول أسواق جديدة بمنتجات جديدة أو قائمة أصلاً.

14- ومن المتوقع أن تستفيد المؤسسات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة من العديد من الفرص المتاحة في قطاع الخدمات. بيد أنها تحتاج إلى أن تكون مبتكرة وأن تســتفيد بشــكل جيد من الشــبكات في هذا القطاع لتحسين الوصـول إلى المعلومات ذات الصـلة بالأسـواق وبما يسـتجد فيها من تطورات. وسـيشـكل التغلب على القيود الائتمانية وتيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الميسور التكلفة عنصراً هاماً لنموها وقدرتها التنافسية والدور الذي تؤديه كمحركات محتملة للنمو والتنويع.

15- وعلاوة على ذلك، تشكل المؤسسات الصـغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصـادات الأفريقية. فهي تمثل نحو 90 في المائة من الشـــركات في المنطقة وتوظف زهاء 60 في المائة من القوة العاملة. وتتيح التجارة في الخدمات فرصاً عديدة لزيادة مشاركة المؤسسات الصـغيرة والمتوسطة في أفريقيا. بيد أن محدودية فرص الحصـــول على التمويل، وضـــعف الاندماج في الأســـواق الإقليمية والعالمية، ومحدودية قاعدة المهارات، تجعلها غير قادرة على التنافس مع الشـــركات العامة والخاصـــة الكبيرة التي تهيمن على القطاع. ثم إن إنشـــاء شـــبكات قائمة على القيمة قابلة للاســـتمرار داخل القطاعات أو عبر مجموعات

الصناعات وإقامة شراكات أقوى يمكن أن تعزز تكاملاً أعمق في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية هي الطريقة الأكثر فعالية للاستفادة بشكل مثمر من مساهمتها في مختلف القطاعات الفرعية للخدمات.

16- وقد تشكل الاستفادة من إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات الأفريقية وإقامة روابط مع التجارة في الخدمات تحديات كبيرة، بينها توسع القطاع غير النظامي، والثغرات المالية، والافتقار إلى المهارات الأساسية للاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدماتها. وفي العديد من البلدان في أفريقيا، لا يزال الاقتصاد غير النظامي منتشراً ويشكل حصة كبيرة من الاقتصاد الكلي. ففي الفترة من 2010 إلى 2018، شكل الاقتصاد غير الرسمي 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا. وهناك زهاء 50 مليون من الشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الرسمي التي تفتقر إلى التمويل الكافي، والتي تبلغ احتياجاتها غير الملباة 416 مليار دولار سنوياً. وتحتاج الشركات المصدِّرة، ولا سيما الحديثة العهد والشركات المصدرة الصغيرة، إلى تأمين تمويل خارجي لتغطية التكاليف الكبيرة لدخول أسواق التصدير. وتشمل هذه التكاليف التكلفة المتصلة بالمعلومات (لتحسين فهمها للأنظمة والمعايير المنطبقة في سوق أجنبية محتملة)، وتكاليف الامتثال (لإعادة تصميم منتجات التصدير لكي تفي بمعايير الطلب في سوق معينة وإنشاء عمليات جديدة للامتثال لأنظمة ومعايير السوق الأجنبية) والتكاليف الأخرى المتصلة بالحواجز التجارية (الجمارك، والخدمات اللوجستية، وفترة الإنجاز، والتعريفات الجمركية).

17- وسيشكل التغلب على القيود الائتمانية وتيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الميسور التكلفة عنصراً هاماً لنموها وقدرتها التنافسية والدور الذي تؤديه كمحركات محتملة للنمو والتنويع. وفي العديد من البلدان الأفريقية، لا يوفر الهيكل المالي القائم القدر الكافي من المرونة والموارد لدعم نمو الشركات الصغيرة وأدائها التصديري، الأمر الذي يتطلب آليات تمويل مصممة خصيصاً، مثل رأس المال الاستثماري ورعاة الأعمال التجارية، والتكنولوجيات المالية التي يمكن أن تحسن قنوات الائتمان التقليدية وتوفر قنوات واعدة أخرى لسد الفجوة التمويلية للشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

18- وعلى الرغم من أن تطوير أسواق المنتجات والخدمات المالية وتعميقها لم يبلغا بعدُ مستوى النضج المطلوب لتحقيق نقلة نوعية لتوسيع الصادرات وتنويعها في أفريقيا، فإن الإمكانيات التي تنطوي عليها نماذج التمويل البديل من حيث توسيع حافظة المنتجات والخدمات المالية والارتقاء بها وتقديم منتجات أكثر ابتكاراً تتمحور حول الشركات ويمكن أن تحسّن الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تغير الأمور فيما يتعلق بتنويع الصادرات. وسيتطلب التنفيذ الفعال لمبادرات تنويع الصادرات أطراً للحوكمة قائمة على القواعد وسياسات متماسكة للقطاع المالي، بما في ذلك السياسات المتصلة بالتكنولوجيا المالية.

19- ولما كانت نماذج الاستثمار الحالية لا تلبي احتياجات المؤسسات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة، فقد حان الوقت لاستكشاف خيارات جديدة. فمن شأن التكنولوجيا المالية والتمويل البديل أن يحققا التحول شريطة توافر الأطر القانونية والمؤسسية المناسبة، ليس فقط عن طريق تيسير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها، ولكن أيضاً عن طريق الاستفادة من إمكانات هذه الشركات لدفع عجلة تنويع الصادرات. وقد بدأ النمو الأخير للتكنولوجيات المالية والابتكارات في مجال التمويل البديل يحدث آثاراً إيجابية كبيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى نحو 42 في المائة من السكان البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك (ولا سيما الشباب وسكان الريف) عن طريق تيسير وتوسيع نطاق حصولهم على فرص التمويل التي تتلاءم بشكل أفضل مع أوضاعهم واحتياجاتهم الخاصة. وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة للتكنولوجيا المالية وغيرها من النماذج البديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(التمويل عن طريق بيع الأسـهم، ورأس مال المجازفة، والتأمين الائتماني، والإقراض بين الأقران)، فإن العديد من العقبات القانونية والتنظيمية والتشغيلية والمتعلقة بالشفافية يمكن أن تعوق استخدامها من قبل السلطات الجمركية والشركات الأفريقية، بما فيها الشركات الموجهة نحو التصدير.

ثانياً- توصيات في مضمار السياسة العامة

20- ركز جزء كبير من النقاش حول استراتيجيات أو دوافع تنويع الصادرات على دور القطاع العام، ولم يولِ سوى قدر محدود من الأهمية لعوامل أخرى أكثر دينامية وأكثر قدرة على تغيير الأوضاع، مثل القطاع الخاص. وتتسم قطاعات ونظم الخدمات الكثيفة المعارف، مثل التكنولوجيا المالية، بأهمية رئيسية لتحويل الصادرات الأفريقية والاقتصادات عموماً.

21- وتتطلب زيادة تعقيد الصادرات الأفريقية وتنوعها اتباع نهج ذي شقين، حيث يجب، من ناحية أولى، التفكير في الحوافز الكفيلة بزيادة استخدام الخدمات في قطاع الصناعات التحويلية وتوسيع نطاق أنشطة ريادة المشاريع لتشمل منتجات جديدة محتملة يمكن أن تساهم في التغيير الهيكلي؛ ويجب، من ناحية ثانية، الاستفادة على النحو الأمثل من فرص تعميق الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وتحفيز الأعمال التجارية والخدمات المالية المواتية. ويتطلب ذلك التغلب على الحواجز التي تقوض أداء التجارة في الخدمات. كما يستلزم تعزيز فرص الحصول على الخدمات التنافسية، مع إعادة توجيه السياسات الاستثمارية والتجارية الوطنية والإقليمية لتعزيز القدرات الإنتاجية للشركات على نحو استراتيجي في تطوير منتجات وخدمات جديدة تنطوي على إمكانية تحويل الهياكل الإنتاجية وأنشطة السوق وتطويرها، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى إضعاف قدرة المنتجات والأعمال التجارية القائمة على تحقيق التنويع.

تحسين قدرة الأفراد والشركات على المحاكاة والابتكار

22- يمكن النهوض بقدرة الأفراد والشركات على محاكاة المنتجات الحالية وابتكار منتجات جديدة من خلال قنوات عدة. فحقوق الملكية الفكرية تؤدي دوراً رئيسياً في محاكاة المنتجات القائمة وابتكار منتجات جديدة، ومن ثم في تعزيز تنويع الصادرات. ويمكن أن يساعد تعزيز النظم الوطنية لحقوق الملكية الفكرية في تنويع الصادرات، لأنها تشكل حافزاً هاماً للأنشطة الابتكارية. وتواجه الشركات مخاطر عندما تقرر ابتكار منتجات جديدة؛ ولكن إذا نجحت في جهودها الابتكارية، فإن شركات أخرى ستنسج على منوالها وتزيد من المنافسة، وهو ما يؤدي إلى خفض الأرباح. ونتيجة لذلك، ستفوق الفوائد الاجتماعية للابتكار وتنويع المنتجات على مستوى الشركات الفوائد التي تحققها الكيانات الخاصة. بيد أن الطابع التقييدي للهيكل الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يقوض استراتيجيات تنويع الصادرات، لأنه يحد من قدرة الشركات على القيام بعمليات الهندسة العكسية ونسخ المنتجات التي تحاول محاكاتها. ولذلك، ينبغي لصانعي السياسات الأفارقة أن يكفلوا إنشاء نظم لحقوق الملكية الفكرية و/أو يحرصوا على إنفاذها على الصعيد الوطني لحماية الإبداع بين رواد المشاريع. وعلاوة على ذلك، ينبغي لصانعي السياسات الأفارقة أن يدعوا إلى دعم المزيد من المرونة، مثل التراخيص الطوعية، بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية. ويمكن أن يساعد وضع أطر إقليمية متماسكة على توسيع نطاق استخدام وتطبيق السياسات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وغيرها من التدابير التي يمكن أن تعزز نمو الشركات الأفريقية وتنهض بقدرتها التنافسية.

دعم الشركات في جهودها الابتكارية

23- إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تملك عموماً موارد إضافية تخصصها للابتكار، معرضة للفشل في محاولاتها لتحقيق التنويع. ويمكن تيسير المحاكاة من خلال توفير أدوات التمويل المصممة لتعزيز التنويع الاقتصادي، مثل التمويل المقدم من المصارف الإنمائية. زد على ذلك أن تقديم الإعانات دعماً لأنشطة البحث والتطوير من أجل تحفيز الشركات على الابتكار ما فتئ يشكل أداة هامة لتوسيع نطاق التنويع. وينبغي للحكومات أن تعمل من خلال جميع هذه القنوات لتعزيز قدرة الشركات على المحاكاة، ومن ثم زيادة الأنشطة الرامية إلى خلق منتجات جديدة استناداً إلى أخرى قائمة. ويمكن أيضاً أن تساعد التدابير الرامية إلى تحسين أدوات الحصول على المعلومات التجارية على تبديد الشكوك المتصلة بالسوق وأن تزيد من فرص النجاح. ولذلك، ينبغي أن تصمم الحكومات الأفريقية وتستخدم أدوات ترمي إلى تعليم الشركات كيفية الابتكار والمحاكاة. ومن بين هذه الأدوات أنشطة البحث والتطوير المشتركة بين القطاعين العام والخاص، ومراكز الابتكار، والخدمات الإرشادية، والمعاهد الصناعية. والاستثمار في إنشاء نظم وطنية للابتكار والاستفادة من الخبرات التقنية والتكنولوجية في الجامعات ومعاهد البحوث والمؤسسات المالية ومعاهد إصدار الشهادات والمقاييس والهيئات التنظيمية هي تدابير مواتية لنمو الشركات المبتكرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توفر الحكومات الأفريقية التدريب الذي يُمكِّن الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة لريادة المشاريع من أجل الاستفادة من النظام الوطني للابتكار ومن ثم إنشاء مشاريع تجارية جديدة تنتج وتوفر سلعاً وخدمات "جديدة للبلد". وينبغي ألا يقتصر التدريب على المهارات اللازمة لإنشاء مشروع تجاري، بل يجب أن يركز بالأساس على القدرات اللازمة لكشف الفرص المتاحة لمحاكاة المنتجات استناداً إلى العمل الذي يقوم به الآخرون.

توسيع مجموعة التقنيات وتحسين البنية التحتية

24- هناك طريقة أخرى لتعزيز المحاكاة تتمثل في توسيع مجموعة التكنولوجيات وتحسين نوعية البنية التحتية. ويشمل ذلك تنمية المهارات والتكنولوجيات في المجالات المهمة للشركات التي تدخل قطاعات جديدة، بينها الكهرباء والبنية التحتية الرقمية. وتيسير نقل التكنولوجيا آلية معروفة تُستخدم لرفع مستوى التكنولوجيا في اقتصاد ما وزيادة تنويع الصادرات. ويصف التقرير عدة طرق يمكن من خلالها تيسير نقل التكنولوجيا، بما في ذلك صادرات أو واردات السلع النهائية (التجارة)، والتراخيص، وشراء الشركات الأجنبية (عمليات الدمج والتملك)، والتحالفات الاستراتيجية أو المشاريع المشتركة، وهجرة الأشخاص للعمل أو التعليم، ومصادر المعرفة المفتوحة، والعقود مع كيانات البحوث، وأنشطة البحث والتطوير التعاونية، والتعاون بين الجامعات في مجال نقل التكنولوجيا، والاتفاقات التكنولوجية الثنائية أو المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، أنشئ مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً لتيسير نقل التكنولوجيا إلى تلك البلدان. وتسهم المنصة الإلكترونية لآلية تيسير التكنولوجيا أيضاً في هذا العمل من خلال توفير معلومات عن التكنولوجيات المتاحة التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتدريب أثناء العمل ضروري لنقل التكنولوجيات غير القابلة للتداول (الدراية الفنية، والمعرفة الضمنية، والأساليب والإجراءات التي يتم تعلمها من خلال الممارسة). وتجدر الإشارة إلى أن نقل التكنولوجيا من خلال منح ترخيص لشركة تنشط في بلد نام من أجل استخدام التكنولوجيا الجديدة هو نقل جزئي للتكنولوجيا. ولذلك، ينبغي أن تنشئ الحكومات الأفريقية قواعد بيانات تكنولوجية مركزية مفتوحة المصدر لتيسير تبادل المعلومات، وتقييم الاحتياجات لسد الفجوات في المهارات، وتصميم مبادرات أكثر فعالية لنقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية والسكان المحليين. وينبغي أن يضع صانعو السياسات الأفارقة سياسات واتفاقات استثمار تكفل نقل المهارات والدراية التكنولوجية والابتكار في مجال التكنولوجيا ويمكن

أن تسهم في تلبية الاحتياجات المحددة للشركات والقوى العاملة المحلية في مجال الارتقاء بالمهارات، ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية المحلية وخلق فرص العمل.

25- ومن المهم زيادة عدد الأشخاص المدربين في المجالات المتصلة بالقطاعات الجديدة التي يسعى البلد للنهوض بها. لذا، ينبغي للحكومات في أفريقيا أن تستثمر أكثر في الأفراد والشركات الذين يوفرون ميزة نسبية في القطاعات الجديدة. ويشمل ذلك تدريب المهندسين على العمل على الآلات الجديدة، وتدريب الفنيين من أجل المشاركة في العمليات الجديدة وتعلم تقنيات جديدة من خلال المشاهدة والممارسة. وعلاوة على ذلك، ينبغي توثيق الشراكة بين الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص وتوجيهها على نحو مستهدف نحو تعبئة موارد محلية إضافية لتوفير البنية الأساسية والتكنولوجيا التي تشجع التصنيع. وينبغي أيضاً أن تعتمد الحكومات الأفريقية استراتيجيات تشمل نهجاً شاملاً ذا توجه إقليمي لمعالجة عدم كفاية البنى الأساسية الاقتصادية (الكهرباء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل). وسيساعد هذا النهج على تعزيز الاندماج على نحو قابل للاستمرار في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية على نحو فعال. ومن المهم بنفس القدر أن تستهدف السياسات الصناعية تشجيع المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة، مثلاً من خلال تضمين عقود المشتريات الحكومية بنوداً خاصة بهذه المؤسسات، أو وضع شروط تقضي بأن يقيم المستثمر الأجنبي روابط مع القطاع الخاص أو تقديم حوافز لتشجيع المشاريع المشتركة.

تعزيز الروابط بين الصناعات وتشجيع الشركات المحلية على استخدام المحتوى المحلي والاعتماد على الموردين المحليين

26- أُحرز بعض التقدم في الجوانب القطاعية للتجارة في الخدمات في أفريقيا فضلاً عن الجوانب المتعلقة بالوسائط، ولا سيما من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ولكن أيضاً قبل اعتماد الاتفاق المتعلق بإنشاء المنطقة من قبل الدول الأعضاء. ويشمل التقدم أساساً النقل والسياحة والخدمات المتعلقة بوسائط النقل، التي تشكل قنوات لحركة الأشخاص. فعلى سبيل المثال، تحقق عدد من الأهداف المرحلية القطاعية الرئيسية في قطاع النقل في إطار برنامج سياسات النقل في أفريقيا، الذي يهدف إلى تحسين المواصلات في المنطقة عن طريق إنشاء ممرات وشبكات شاملة للطرق والنقل من أجل نقل البضائع والأشخاص عبر أفريقيا بكفاءة أكبر. ومع ذلك، لا يزال توفير الخدمات دون المستوى الأمثل وعالي التكلفة. وتعاني أفريقيا من أوجه قصور عديدة على المستويْن التنظيمي والسياساتي تحول دون الاستفادة الكاملة من إمكانات القارة في قطاع الخدمات. ولذلك، ينبغي أن تقيّم الحكومات الأفريقية وتستعرض بانتظام عملية إزالة الحواجز الرئيسية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع التجارة في الخدمات. ويشمل ذلك تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي على التسجيل في النظام الرسمي. وينطوي وجود نظام رسمي لتسجيل المؤسسات على مزايا عديدة، مثل برامج الدعم الحكومي لبناء وتعزيز المهارات والتكنولوجيات، ومن شأنه أن يزيد أيضاً فرص الوصول إلى أدوات ومؤسسات تمويل مبتكرة.

27- وينبغي أيضاً أن تعتمد الحكومات الأفريقية سياسات صناعية موجهة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقلل إلى أدنى حد من أثر حجمها من حيث القدرة التقنية والمالية على السواء. ويمكن تحقيق ذلك بطريق تشجيع المصانع المنشأة في بلد معين باستثمار أجنبي مباشر على التزود لدى الشركات المحلية (مثلاً، من خلال بنود تتعلق بالمشتريات الحكومية، أو شروط تتعلق بالاستثمار الأجنبي تفضي إلى إقامة روابط مع المؤسسات المحلية، أو تشجيع المشاريع المشتركة). ولتعزيز الروابط بين الموردين المحليين والشركات الكبيرة لتعويض الواردات، يمكن للحكومات الأفريقية والشركاء المعنيين وضع برامج

للنهوض بالموردين من خلال وكالات تشجيع الاستثمار أو غيرها من الترتيبات المؤسسية أو التنظيمية ذات الصلة. ويمكن للشركات العاملة في نفس القطاع أو في القطاعات ذات الصلة أن تشارك في شبكة من الموردين المتخصصين والخدمات وأن تستفيد من الآثار غير المباشرة للمهارات. وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ينبغي تشجيع اتباع نهج إقليمي يقوم على إدماج الشركات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يهدف التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي من خلال بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن سياسة المنافسة إلى معالجة السلوك المانع للمنافسة عبر الحدود بمزيد من الفعالية، عن طريق وضع أحكام خاصة أو إقرار معاملة خاصة لفائدة البلدان ذات القدرات الإدارية المحدودة، مثل أقل البلدان نمواً.

تعزيز فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البديل

28- ستشكل السياسات ذات الصلة التي تشجع تنوع الجهات الفاعلة والمنتجات في القطاع المالي أداة أساسية لضمان تعميم الخدمات المالية عبر الشركات والقطاعات. فعلى سبيل المثال، في حين أن تعزيز النمو في القطاع المصرفي أمر ضروري، يسلط التقرير الضوء على أهمية خدمات التأمين في تنويع الصادرات. ولما كان إنشاء خطوط إنتاج جديدة موجهة للتصدير يُعتبَر عملية محفوفة بالمخاطر عموماً، فإنه من غير المرجح أن تغامر الجهات الفاعلة في أفريقيا بذلك من دون التحوط من هذه المخاطر بمنتجات التأمين وخدماته. وفيما يتعلق بتمويل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ستفضّل المصارف عموماً تمويل خطوط الإنتاج القائمة بدلاً من الخطوط الجديدة. ومن الشروط الأساسية لتعزيز تنويع الصادرات النهوض بحماية حقوق الملكية وتعزيز الإدارة القائمة على القواعد، بالإضافة إلى ضمان تكافؤ الفرص أمام المؤسسات (ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) للتنافس. فعلى سبيل المثال، يمكن لصانعي السياسات الأفارقة أن يتعاونوا مع المؤسسات المالية والجهات المشاركة في السوق لوضع سياسات وبرامج جديدة توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية الحصول على منتجات وخدمات مالية وغير مالية متخصصة، مثل ضمانات القروض الحكومية، وآليات تجميع المخاطر التي يمكن أن تساعد على نحو أفضل في تلبية الاحتياجات المالية الطويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي استحداث وسائل للتمويل البديل، بما في ذلك وسائل قائمة على التكنولوجيا المالية، ووضع أطر تنظيمية مناسبة يمكن أن تعالج انعدام تناسق المعلومات الذي يؤثر في القرارات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يمكن أيضاً أن تتدفق الأموال بسهولة أكبر إلى هذا القطاع المهمَل تقليدياً على الرغم من أنه قطاع واعد.

29- وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع الهيئات التنظيمية والجهات المقدمة للخدمات المالية في أفريقيا على تيسير مواءمة التكنولوجيات والقواعد والمعايير المعتمدة فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات الرقمية عبر مختلف الولايات القضائية الوطنية والإقليمية. وينبغي تشجيع الهيئات التنظيمية والجهات القائمة بالإشراف والسلطات المعنية بوضع المعايير وشركات التكنولوجيا المالية الأفريقية على التعاون بشكل أوثق، ووضع أطر متماسكة لاختبار التكنولوجيا المعتمدة في الخدمات المالية، واعتماد قواعد ومعايير مناسبة يمكن أن تكفل استخدام التكنولوجيات المالية وغيرها من الابتكارات على نطاق واسع. وينبغي أن تكون هذه الآليات التعاونية مصحوبة بتشريعات وقواعد تقلل من المخاطر أو الشكوك التي تنطوي عليها التكنولوجيات المالية التي يمكن أن تثبط الجهات المشاركة في السوق عن استخدامها. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، تشريعات تهدف إلى منع غسل الأموال، وقواعد تحمي أصول العملاء، ومعالجة تحوطية تحمي المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم من التهديدات الرقمية وغيرها من المخاطر النُّظمية، واعتماد عمليات وشروط الحيطة الواجبة في التعاطي مع العملاء. وعلاوة على ذلك، من المهم إنشاء مرافق للتدريب وغيرها من آليات تبادل المعلومات التي تهدف إلى دعم الهيئات التنظيمية والجهات القائمة بالإشراف في تطوير الفهم

والخبرة المناسبيْن في استخدام التكنولوجيا في مجال الخدمات المالية على الصعيد الداخلي، فضلاً عن الآليات التي يمكن أن تبني قدرتها على رصد وتخفيف مخاطر التركيز والمخاطر التشغيلية والنظمية المرتبطة بتطبيق هذه التكنولوجيات. وينبغي للحكومات الأفريقية والمؤسسات المالية والهيئات التنظيمية على الصعيدين الوطني والإقليمي أن تعزز التكامل والتقارب، على المستوى الإقليمي، بين مختلف النظم والأنظمة والمناهج اللازمة لحفز التكنولوجيات المالية وزيادة فرص الحصول على التمويل البديل عبر الحدود. ويشمل ذلك إنشاء نظم إقليمية للمقاصة والتسوية والدفع، ووضع سياسات إقليمية، وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى مواءمة طرائق تنظيم استخدام التكنولوجيات المالية المبتكرة والإشراف عليه.

تعظيم الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فيما يتعلق بتنويع الصادرات من خلال المواءمة مع أهداف وممارسات النمو الشامل وتعميم الخدمات المالية

30- من الوسائل الممكنة للتغلب على بعض القيود الهيكلية المحددة في التقرير تيسيرُ التجارة مع الشركاء التجاريين المقربين من خلال التكامل الإقليمي وتعزيز خدمات الأعمال التجارية عن طريق التسويق والمشورة بشأن كيفية وضع المنتجات في السوق. ويؤكد الاستنتاج الذي مفاده أن طلب المستوردين والناتج المحلي الإجمالي يتسمان بأهمية أكبر من حجم سوق المصدر الأفريقي المساهمةَ الممكنة للتكامل الإقليمي في التغلب على القيود التي تواجهها البلدان الصغيرة، وزيادة فرص توسيع نطاق الأعمال التجارية، وتعزيز تنويع الصادرات. ويشكل طول مدة الإجراءات التي تسبق إنشاء مشروع تجاري، والأنظمة التجارية المرهقة، وحواجز الدخول الناجمة عن شروط أو أفضليات محددة في سلسلة القيمة، تحديات كبيرة أمام الشركات المحلية والفئات المهمشة التي ترغب في القيام بأعمال تجارية ودخول السوق، حتى في المستويات المنخفضة من سلسلة القيمة. وينبغي أن يُفهم القضاء على الحواجز التنظيمية التي تحول دون دخول الأسواق والمساواة بين جميع الفئات السكانية في الحصول على الموارد الإنتاجية على أنهما شرط مسبق للتنويع. ولذلك، يطرح التقرير التوصيات التالية لكي يُنظر فيها.

31- يُعدُّ الابتكار في مجال الأنظمة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأخذ بنهج إقليمي إزاء سياسة المنافسة وتيسير الاستثمارات وتشجيعها وحمايتها من التدابير الضرورية لحماية المستهلكين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود من السلوك المانع للمنافسة الذي تمارسه الشركات الكبيرة وللحفاظ في نفس الوقت على كفاءة العمليات وتوافر المنتجات بتكلفة ميسورة. وينبغي للبلدان الأفريقية والمؤسسات الإقليمية أن تولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات الفئات الضعيفة وأن تعزز الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز القانونية الرسمية التي تمنع النساء من امتلاك وتشغيل المشاريع التجارية أو تقلل من مشاركتهن الفعالة والمؤثرة في التجارة الرسمية عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تبدي الحكومات الأفريقية والمؤسسات الإقليمية التزاماً أكبر بالمبادرات التي تشجع المساواة في الحصول على التمويل والخدمات التي تحتاجها الأعمال التجارية وفرص النفاذ إلى الأسواق، فضلاً عن المساواة في الحقوق في الحصول على التعليم والصحة والموارد الإنتاجية، وأن تستثمر أكثر في هذه المبادرات. وينبغي أن تركز تركيزاً أكبر على المنظور الجنساني لدى تصميم سياسات المنافسة الوطنية والإقليمية التي تحد من السلوك المانع للمنافسة الذي تمارسه الشركات المهيمنة، بحيث تدعم تمكين المرأة اقتصادياً ومالياً. ولكي تكون هذه السياسات والمبادرات فعالةً من حيث التصميم والتنفيذ والأثر، لا بد أن تقوم على التعاون الوثيق مع رائدات المشاريع والرابطات التي تمثلهن وعلى تعزيز مشاركة هذه الجهات في العملية.

تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين البيانات التجارية والمالية

32- يسلط التقرير الضوء على أن توافر بيانات جيدة لا يزال يشكل أمراً أساسياً في تقييم وتحديد السياسات التجارية والمالية المواتية للنهوض باقتصادات أفريقيا. وتزويد المكاتب الإحصائية الوطنية

بالموارد البشرية والمالية والدعم التقني أمر أساسي لتعزيز جهود جمع البيانات وكفالة توافر بيانات مفصلة عن التجارة في الخدمات وعن المؤشرات الرئيسية، مثل سلاسل القيمة العالمية، والممارسات التي تدل على تقييد التجارة في الخدمات، والاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في الخدمات المالية. ولذلك، ينبغي للحكومات والشركاء الأفارقة أن يضعوا وينفذوا برامج مصممة خصيصاً لبناء القدرات والمساعدة التقنية تهدف إلى تطوير مهارات محددة في الخدمات الكثيفة المعارف. ويتمثل بعض أدوات السياسة العامة هذه في أنشطة البحث والتطوير المشتركة بين القطاعين العام والخاص، ومراكز الابتكار، والخدمات الإرشادية، والمعاهد الصناعية. وينبغي أيضاً أن تضع الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية والمؤسسات ذات الصلة تشريعاً ينظم تجهيز وتقاسم البيانات المالية والمتعلقة بالخدمات المالية على مستوى الأفراد والشركات. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء آلية إنفاذ تخوّل الاتحاد الأفريقي أو [أمانة] منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الاضطلاع بأدوار إشرافية تكفل الاتساق في عملية توفير البيانات المتعلقة بالتجارة والخدمات المالية والعمليات ذات الصلة في جميع الولايات القضائية.

ثالثاً- الاستنتاجات

33- على الرغم من الجهود المبذولة، تمكن أقل من نصف البلدان الأفريقية من تنويع صادراتها على مدى العقدين الماضيين. ونظراً للصعوبات الهيكلية، يجب على الحكومات أن تتخذ تدابير استراتيجية تتمثل في حوافز تهدف إلى تعزيز التنويع الذي يفضي إلى التغيير الهيكلي. ويمكن أن يكون قطاع الخدمات قوة دافعة للتنويع الاقتصادي والنمو والتحول الهيكلي في أفريقيا. غير أن هذا يقتضي من الحكومات مواءمة سياساتها لبناء أوجه تكامل بين قطاع الخدمات وقطاعات الاقتصاد الأخرى، ولا سيما الصناعة التحويلية. وقد يساعد تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على حفز الجهود الوطنية الرامية إلى الربط بين الخدمات والقطاعات الأخرى وإعطاء الأولوية للخدمات التي تكون ذات صلة بسلسلة قيمة تتسم بأهمية استراتيجية بالنسبة إلى بلد بعينه. وينطوي قطاع الخدمات على فرص كثيرة يمكن أن تستغلها المؤسسات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة. بيد أن هذه المؤسسات تحتاج إلى أن تكون مبتكرة وأن تستفيد بشكل جيد من الشبكات القائمة في قطاع الخدمات لزيادة فرص وصولها إلى المعلومات ذات الصلة بالأسواق وما يستجد فيها من تطورات. وسيكون التغلب على القيود الائتمانية وتيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الميسور التكلفة أمراً هاماً لنموها وقدرتها التنافسية والدور الذي تؤديه كمحركات محتملة للنمو والتنويع. وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تنطوي عليها التكنولوجيات المالية وغيرها من نماذج التمويل البديل (بما في ذلك التمويل عن طريق بيع الأسهم، ورأس المال الاستثماري، والتأمين الائتماني، والإقراض بين الأقران) للمساعدة في سد الفجوة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، فإن العديد من التحديات القانونية والتنظيمية والتشغيلية والمتعلقة بالشفافية قد تعوق استخدامها من جانب السلطات الجمركية والشركات الأفريقية (بما يشمل الشركات الموجهة نحو التصدير). وعلاوة على ذلك، سيتطلب التنفيذ الفعال لمبادرات تنويع الصادرات اتباع سياسات متسقة في القطاع المالي (بما في ذلك ما يتعلق بالتكنولوجيات المالية) ووضع أطر للإدارة القائمة على القواعد. وبناءً عليه، يتطلب التقدم نحو تعقيد الصادرات الأفريقية وتنويعها اتباع نهج ذي شقين، حيث يجب، من ناحية أولى، التفكير في الحوافز الكفيلة بزيادة استخدام الخدمات في قطاع الصناعات التحويلية وتوسيع نطاق أنشطة ريادة المشاريع لتشمل منتجات جديدة محتملة، يمكن أن تساهم في التغيير الهيكلي؛ ويجب، من ناحية ثانية، الاستفادة على النحو الأمثل من فرص تعميق الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية وتحفيز الأعمال التجارية والخدمات المالية المواتية.